

## ضريبة القيمة المضافة

قرار رقم: (VJ-2020-53)  
في الدعوى رقم: (V-2018-343)

### لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة

#### المفاتيح:

ضريبة - ضريبة القيمة المضافة - التسجيل - تسجيل فروع المنشأة - إشعار الهيئة بالتغيير على معلومات طلب التسجيل - غرامات - غرامة تحصيل الضريبة دون التسجيل - البينة على من ادعى.

#### الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة ضبط ميداني لإصدار فاتورة ضريبة من قبل شخص غير مسجل في ضريبة القيمة المضافة، مستندتاً على أن المدعية مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة- أجابت الهيئة إن المدعية قامت بتحصيل ضريبة القيمة المضافة عن فرع غير مسجل لدى الهيئة، ودون أن تقوم بتحديث بياناتها لدينا- نص النظام ولائحته التنفيذية على أن تسجيل المنشأة لأغراض ضريبة القيمة المضافة لا يغنى عن طلب تسجيل الفروع التابعة لها - يجب على الشخص المسجل لدى الهيئة إشعارها بأي تغيير طرأ على معلومات طلب التسجيل خلال عشرين (٢٠) يوماً من تاريخ دعوته - تحصيل الضريبة وإصدار فاتورة ضريبة من فرع المنشأة غير المسجل في ضريبة القيمة المضافة مخالفة للنظام يجب غرامة تحصيل الضريبة دون التسجيل - ثبت لدائرة الفصل بعد اطلاعها على المستندات المرفقة (محضر الضبط الميداني، صورة الفاتورة، رخصة البلدية، أسماء الفروع وأرقام سجلاتها التجارية) وجود فرع للشركة ليس له رقم ضريبي مستقل مما يتضح صحة عدم تسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة، وتحصيله الضريبة وإصدار فاتورة تحمل رقم ضريبي خاطئ مخالفاً للنظام - لم تقدم المدعية البينة على ادعائها بأن فرع الشركة محل المخالفة مسجل في نظام ضريبة القيمة المضافة. مؤدي ذلك: رفض اعتراف المدعية - اعتبار القرار نهائياً بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- القاعدة الفقهية: «البينة على من ادعى».
- المادة (٤٠/٣) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم الماد (١١٣) ب تاريخ ٢٠١٤/١١/٥هـ<sup>(١)</sup>.
- المادة (٧/٨) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) ب تاريخ ٤/١٣٨٠هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المنازعات الضريبية رقم (٢٦٠٤٠) تاریخ ١٤٤١/٤/١٢هـ.

## الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

في يوم السبت بتاريخ ١٤٤١/٤/١٢هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٨/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة؛ فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٣٤٣/٣٤٣) بتاريخ ٢٦/٤/١٨٠٤م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (... ) سعودي الجنسية، بموجب هوية وطنية رقم (... )، بصفته وكيل المدعى شركة (... ) سجل تجاري رقم (... )؛ تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على غرامة ضبط ميداني بمبلغ وقدره (١٠٠٠) ريال، جاء فيها: «تم فرض غرامة ضبط ميداني مفادها: إصدار فاتورة ضريبية من قبل شخص غير مسجل، مع العلم بأن الشركة مسجلة في نظام ضريبة القيمة المضافة وتحمل الرقم الضريبي (... )، وتعرف إقرااراتها شهرياً، وبرفقه تجدون المستندات المؤيدة، مطالباً بإلغاء الغرامة».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت بمذكرة رد، جاء فيها: «الأصل صحة وسلامة القرار، وعلى من يدعي عكس ذلك أن يقدم ما يثبت دعواه. يتلزم المكلف بتبينه البيانات الخاصة بالتسجيل وفقاً للنموذج المعد من قبل الهيئة، ومن ضمنها تعبئة البيانات الخاصة بالفروع وتفاصيل أنشطتها. كما يتلزم المكلف في حالة حدوث أي تغيير على معلومات طلب التسجيل، أن يقوم بإشعار الهيئة خلال (٢٠) يوماً من تاريخ حدوثه، وذلك وفق ما نصت عليه الفقرة (٧) من المادة (٨) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وبما أن تسجيل الفروع وإضافتها يعد من البيانات التي على المكلف أن يذكرها ابتداءً في نموذج طلب التسجيل في حالة وجودها، أو إشعار الهيئة بها في حالة كان فتح الفرع لاحقاً لتاريخ التسجيل، إلا أن المكلف لم يفصح

عن الفرع في طلب التسجيل، ولم يقم بإشعار الهيئة بالفرع، وحيث إن المكلف قام بتحصيل ضريبة القيمة المضافة عن فرع غير مسجل لدى الهيئة، ودون أن يقوم بتحديث بياناته لديها، يكون بذلك مخالفًا لحكم المادة سالفحة الذكر الذي يستوجب فرض غرامة مالية، وذلك استناداً على ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة (٤٥) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أنه: «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال، كلّ من: خالف أي حكم آخر من أحكام النظام ولائحته»، وطالبت الهيئة الحكم برفض الدعوى».

وفي يوم السبت بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨، افتتحت جلسة الدائرة الأولى لضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، في تمام الساعة ١٠٠:٣٠ ظهراً؛ للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر (...) بصفته وكيل الشركة المدعية، وحضر (...) بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفویض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل. وبسؤال وكيل المدعية عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية، وأضاف أن موكلته لم تختلف نظام ضريبة القيمة المضافة، وجميع فروع الشركة مسجلة في النظام، وأن المحل الذي ضبطت عليه المخالفة هو المركز الرئيس برقم سجل تجاري (...) ومسجل في النظام، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب وفقاً لما ورد في مذكرة الرد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة، وبخاصة محضر الضبط الميداني وصورة الفاتورة ورخصة البلدية، وأيضاً أسماء الفروع وأرقام سجلاتها التجارية؛ اتضح وجود فرع للشركة في جدة، وليس له رقم سجل تجاري مستقل؛ مما يعد دليلاً على صحة ادعاء الهيئة بأن الفرع لم يتم تسجيله في نظام ضريبة القيمة، وبالاطلاع على كل المستندات التي قدمها وكيل المدعية والاستماع إلى أقواله، لم تقدم المدعية البينة بخطأ المدعي عليها بتغريمها بمخالفة عدم تسجيل فرع الشركة في النظام. وبسؤال الطرفين عما يودان إضافته قررا الاكتفاء بما سبق تقادمه؛ وبناء عليه قررت الدائرة قفل باب المراجعة في الدعوى للدراسة والمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكل المستندات المرفقة،

**من حيث الشكل؛** ولما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة ضبط ميداني، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٢٠١٤/١١/١٤هـ؛ وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بالقرار في تاريخ ٢٣/٤/٢٠١٨م، وقدمت اعتراضها في تاريخ ٢٦/٤/٢٠١٨م، وذلك خلال المدة النظامية المنصوص عليها في المادة (الحادية والعشرين والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم به، وإلا عد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى». فإن الدعوى بذلك تكون قد استوفت نواديها الشكلية؛ مما يتquin معه قبول الدعوى شكلاً.

**ومن حيث الموضوع؛** فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعى عليها أصدرت قرارها ضد المدعية بفرض غرامة ضبط ميداني بسبب إصدار فاتورة ضريبة من قبل شخص غير مسجل بمبلغ وقدره (١٠٠٠٠) ريال، مخالفـة لما ورد في الفقرة السابعة من المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، التي نصـت على أن: «على الشخص المسجل لدى الهيئة إشعارها في حال طرأ تغيير على معلومات طلب التسجيل خلال عشرين (٢٠) يوماً من تاريخ حدوث التغيير»، واستناداً على الفقرة الثالثة من المادة (الخامسة والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة، التي نصـت على أن: «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال، كل من: ٣- خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة».

وحيث ثبت للدائرة مخالفـة المدعية الفقرة السابعة من المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة سالفة الذكر، بعد اطلاعها على المستندات المرفقة (محضر الضبط الميداني، صورة الفاتورة، رخصة البلدية، أسماء الفروع وأرقام سجلاتها التجارية)، وثبت بذلك وجود فرع للشركة ليس له رقم ضريبي مستقل؛ مما يتضح صحة عدم تسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة، وقيامه بتحصيل الضريبة وإصدار فاتورة تحمل رقمـاً ضريبيـاً خاطئـاً مخالفـاً للنظام؛ مما أدى إلى فرض غرامة وقدرها (١٠٠٠٠) ريال سعودي؛ استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة (الخامسة والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة.

**القرار:**

ولهذه الأسباب، وبعد المداولة نظاماً؛ قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:  
**أولاً: الناحية الشكلية:** قبول الدعوى شكلاً.

**ثانياً: الناحية الموضوعية:** رفض اعتراف المدعية شركة (...) سجل تجاري رقم (...) فيما يخص غرامة ضبط ميداني بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال سعودي.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم الخميس ٢٠٢٠/٠٣/٥م موعداً لتسليم نسخة القرار. ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**